مرحلة فارقة

أين تقع حرب غزة على مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

د. أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

لا شك أن العملية التي قامت بها الفصائل الفلسطينية في غزة بقيادة حركة "حماس" في 7 أكتوبر 2023، قد مثّلت نقطة فارقة في تطور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد لا تقل أهمية عن استكمال احتلال إسرائيل لأراضي فلسطين التاريخية في حرب 1967. ومن الأهمية بمكان لكل المهتمين بالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط محاولة استشراف تداعيات المواجهة التي نجمت عن تلك العملية على مستقبل ذلك الصراع، وهو ما تحاول هذه المقالة القيام به.

دروس الخبرة الماضية

مرّ الصراع العربي الإسرائيلي بمرحلتين رئيسيتين يمكن القول إن أولاهما بدأت مع إعلان هدف إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل 1897 وانتهت بحرب يونيو 1967، وقد اتسمت تلك المرحلة بالتصعيد المتبادل بين طرفي الصراع الرئيسيين (الفلسطينيين بدعم عربي والحركة الصهيونية بدعم غربي)، وانتهت بتحقيق الحركة الصهيونية هدفها الاستراتيجي المعلن في 1897 بتأسيس دولة إسرائيل في 1948، ثم استكمال احتلال باقي أرض فلسطين في حرب يونيو حرب 1967 بالإضافة إلى احتلال أراضٍ من دول عربية أخرى كسيناء المصرية والجولان السورية.

كانت حرب يونيو 1967 بداية لمرحلة رئيسية ثانية من الصراع، بدأ الحديث فيها عن "التسوية"، وهكذا تحول الصراع من "مباراة ذات حصيلة صفرية" في مرحلته الأولى إلى "مباراة ذات حصيلة غير صفرية"، ففي النمط الأول يكسب أحد الطرفين كل شيء (الطرف الصهيوني بتأسيس دولة إسرائيل)، ويخسر الثاني كل شيء (الفلسطينيون بضياع حلم الاستقلال وتأسيس دولة)، أمّا في النمط الثاني فيمكن معه توزيع المكاسب بغض النظر عن عدالة هذا التوزيع، وقد كان الانتقال إلى هذا النمط في المرحلة الثانية من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي بسبب الهزيمة العربية في حرب يونيو 1967، والفشل ليس فقط في تحرير فلسطين، وإنما في الدفاع عن أراضٍ عربية تابعة لدول أخرى، وبالتالي بدا منطقياً أن يتجه الطرف العربي لقبول التسوية مع إسرائيل لتحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967، مقابل الاعتراف بإسرائيل في حدود ما قبل حرب 1967.

وقد كان المؤشر الأول على بدء الاتجاه إلى التسوية مصرياً، بقبول الرئيس جمال عبد الناصر في نوفمبر 1967 قرار مجلس الأمن 242 الذي كان قد صدر قبل أيام من إعلان عبد الناصر قبوله استناداً إلى أنه يضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب 1967، غير أنه أشار إلى حق الفلسطينيين في رفضه لأن القرار لا يلبي مطالبهم (كان القرار قد اكتفى بالنسبة لفلسطين بفقرة تتحدث عن "حل عادل لمشكلة اللاجئين" دون إشارة لحق العودة أو حتى وصفهم بالفلسطينيين بما يفتح الباب لدعاوى إسرائيل عن لاجئين يهود إليها من البلدان العربية)، وتوالت بعد ذلك المؤشرات المصرية على قبول تسوية بموجب القرار 242، الذي تحدث بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، عن حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود دائمة وآمنة ومعترف بها.

وكانت اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1975 ثاني المؤشرات المهمة على السير في طريق التسوية، إذ نصت على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل مقابل انسحابها إلى خط العريش-رأس محمد، بما يعني أن تحرير الجزء المتبقي من سيناء لا بد وأن يتم بالتفاوض، وبدءاً من 1977 حدثت التطورات الجذرية في مسار التسوية التي بدأت بزيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس في نوفمبر، وما تلاها من مباحثات انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في سبتمبر 1978؛ إذ تُرجمت الأولى منهما إلى

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس 1979. أمّا الثانية التي كانت تطرح إطاراً للسلام في الشرق الأوسط فلم يُقدَّر لها التطبيق بسبب الرفض العربي لها[1].

بدءاً من 1982، بدا واضحاً أن خيار التسوية قد أصبح عربياً، وذلك بموافقة قمة فاس في 1982 على مبادرة الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي آنذاك، والتي اشتملت على المطالب العربية كافة في مقابل قبول الدول العربية بالسلام مع إسرائيل بضمانات من مجلس الأمن. وتوالت المؤشرات العربية على قبول التسوية بعد ذلك؛ إذ اعتبرت قمة عمّان 1987 أن عودة العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين مصر والدول العربية مسألة سيادية (كانت الدول العربية عدا ثلاث منها قد قطعت هذه العلاقات كعقاب لمصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل).

كان الموقف العربي الرسمي قبل ذلك أن العلاقات قد قُطعت بقرار جماعي، ولا تعود إلا بقرار جماعي، وجاء هذا التطور تحسباً لمواجهة محتملة مع إيران بسبب تطورات حربها مع العراق (1980 - 1988)، فأعادت الدول العربية فوراً علاقاتها الدبلوماسية مع مصر عدا سوريا وليبيا، اللتين تأخرت عودة العلاقات معهما إلى 1989 بعد أن استُكملت عودة مصر للصف العربي بحضورها قمة الدار البيضاء في 1989، وبعدها حضرت الدول العربية مؤتمر مدريد 1991، ووقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل في 1993، وتوصّل الأردن إلى معاهدة سلام مع إسرائيل في 1994، وأخيراً وليس آخراً وافقت قمة بيروت في 2002 على مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي آنذاك، التي أكدت المطالب العربية، ولكنها طوّرت مفهوم السلام مع إسرائيل بضمان مجلس الأمن كمقابل لاستجابتها لهذه المطالب، لكي يصبح قبولاً من الدول العربية كافة لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

وهكذا أصبحت عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي حقيقة واقعة، وقد مرّ على بدايتها منذ ظهور أول مؤشر إليها في نوفمبر 1967 حتى كتابة هذه السطور أكثر من 56 عاماً؛ وهي مدة كافية لتُبيّن الخصائص العامة لنموذج هذه العملية، ولا شك أن معرفة هذه الخصائص تفيد كثيراً في فهم الحاضر واستشراف المستقبل، ويمكن التركيز في التحليل التالي على ثلاث خصائص في هذا الصدد، وهي البطء الزمني، والْتِباس التسوية بالعنف، وطبيعة التنازلات الإسرائيلية.

أمّا بطء عملية التسوية فيتضح من أنه في خلال أكثر من نصف قرن تُعد التسوية المصرية الإسرائيلية هي إنجازها الأساسي، باعتبار أن المسار الأردني الذي تم إغلاقه 1994 يُعد مساراً غير معقد، أمّا أهم قضايا الصراع وهي القضية الفلسطينية فما زالت تراوح مكانها، فضلاً عن ضم إسرائيل للجولان السورية، ويعود هذا البطء إلى تعقد القضية الفلسطينية وتشابك أبعادها، وكذلك إلى تعمد إسرائيل البطء كي توجد واقعاً جديداً في الأراضي المحتلة من خلال الاستيطان يساعدها على حسم الصراع لصالحها إن اقتضى الأمر.

أمّا الخاصية الثانية فهي التباس التسوية بالعنف، بمعنى أن مسار التسوية لا يعني إسقاط لغة القوة، بل على العكس فإنها هي التي تيسر التسوية وتفرضها أحياناً، فقد

توصّلت مصر وإسرائيل إلى اتفاقية فض الاشتباك الثانية واتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام بعد حرب أكتوبر 1973.

وأخيراً تُظهر الخاصية الثالثة المتعلقة بطبيعة التنازلات الإسرائيلية، وهي التي لم تقدم أي تنازل إلا بعد أن مورست القوة ضدها، فقد انسحبت مثلاً من سيناء بعد حرب أكتوبر 1973، وانسحبت من لبنان بعد احتلاله في 1982 نتيجة مقاومة ضارية، وانسحبت في 2000 من الشريط الجنوبي المحتل منذ 1987 في لبنان تحت وطأة ضربات الفصائل اللبنانية، وانسحبت من قطاع غزة في 2005 وفكّكت المستوطنات القريبة منه لعجزها عن إخماد المقاومة فيه، وهكذا[2].

ويُلاحظ بالنسبة للمسار الفلسطيني الذي تهتم به هذه الورقة تحديداً، كي نفهم الجمود الذي أصابه، أن إسرائيل لجأت دائماً لحيلة إجرائية كي تُيسّر التوصل لاتفاقات مع العرب عامة والفلسطينيين خاصةً، وهي فكرة "المراحل الانتقالية"، بحيث يتم الاتفاق على المبادئ العامة والمسائل الهامشية، بينما تُترك القضايا المعقدة للمراحل الانتقالية التي لم تنته أبداً. حدث هذا في اتفاقية كامب ديفيد الثانية 1978 (إطار السلام في الشرق الأوسط)، وفي اتفاقية أوسلو 1993، وفي الحالتين حُددت المرحلة الانتقالية بخمسة أعوام، تُرِكت لها القضايا الخلافية، وهي عادةً أهم القضايا، وفي الحالتين لم

يتم التوصل لأي شيء في هذه المراحل الانتقالية، والتي كان المفروض أن تنتهي في 1983 بالنسبة لاتفاقية كامب ديفيد، وفي 1998 بالنسبة لأوسلو.

من ناحية أخرى يُلاحظ أن مسار التسوية تأثر بوضوح بميزان القوى السياسي الداخلي في إسرائيل، فبينما تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو 1993 في ظل رئاسة إسحق رابين المنتمي لحزب العمل المعتدل والمُصنّف ضمن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، بينما تولّى بنيامين نتنياهو المنتمي لحزب الليكود اليميني المتطرف مهمة تفريغ الاتفاق من مضمونه، وصولاً إلى تدميره منهجياً منذ وصل أول مرة إلى رئاسة الوزراء في 1996، وظل يواصل مهمته هذه باقتدار، وبالذات في آخر وزاراته، وهي الأشد تطرفاً في تاريخ إسرائيل[3].

وهكذا، فإن المشهد في 7 أكتوبر 2023 لم يكن يشير إلى مسار فلسطيني مُتجمد فحسب، وإنما إلى انشغال القيادة الإسرائيلية باستكمال مهمة السلام مع الدول العربية، على أساس أن إنجاز هذه المهمة سيكون مفتاحاً لحل القضية الفلسطينية.

الصراع ما بعد حرب غزة

من المنطقي أن يكون للعملية التي نفذتها الفصائل الفلسطينية في غزة بقيادة حركة "حماس" تداعياتها على مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ أولاً لأنها نُفِّذت في وقت جمود تام لمسار تسوية القضية الفلسطينية بل وتراجع واضح لأولويتها في جدول أعمال الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن اعتمد نتنياهو مبدأ أن حل القضية الفلسطينية يأتي من خلال تحقيق السلام مع العرب، وثانياً لأن عملية "طوفان الأقصى" مثّلت أكبر عملية في تاريخ الفصائل الفلسطينية، ناهيك عن أنها انطوت على هجوم بري على أراضٍ تدخل في حدود إسرائيل لعام 1948، وبطبيعة الحال فإن ثمة جدلاً واسعاً حول مضمون هذه التداعيات المحتملة وفقاً لتوجهات المحللين ومدى موضوعيتهم، غير أني سوف أحاول طرح عدد من الأفكار ومناقشتها بموضوعية في هذا الصدد، ويمكن هنا التركيز على الملاحظات الثلاث التالية:

تستفيد الملاحظة الأولى من إحدى خصائص نموذج التسوية التي سبق بيانها في الجزء السابق من هذا التحليل، وهي أن إسرائيل لم تُقدِّم على مدار ما يزيد عن نصف القرن تنازلاً إلا بعد أن أُعْمِلَت القوة في مواجهتها بنجاح، وها هي عملية "طوفان الأقصى" فيهجومها الأول على مستوطنات غلاف غزة تحقق نتائج مُحدّدة، أدت إلى قتل وأسر مئات من العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، ثم تصمد للشهر السابع في وجه الانتقام الإسرائيلي المُروّع الذي يقترب عدد ضحاياه (أواخر أبريل 2024)، من 34 ألف قتيل ومفقود و76 ألف مصاب ناهيك عن تدمير البنية التحتية لغزة، بما في ذلك مؤسسات الحكم والمؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية ودور العبادة ومعالم تراث تاريخية فيها، بل إن حركة حماس رغم ما تكبدته من خسائر فادحة تبدو محتفظة بقدرتها على إلحاق خسائر بالجانب الإسرائيلي، كما أن منظومة القيادة فيها ما زالت تعمل، ناهيك

عـن أن إسرائيـل لـم تتمكـن حتـى لحظـة كتابـة هـذه السـطور مـن تحقيـق هدفيها الرئيسـيين مـن الحـرب، وهمـا تحريـر الأسرى والرهائـن واجتثـاث "حمـاس".

ويـفضي المنطـق إلى أن مـا حقّقتـه حركـة حمـاس حتـى الآن لا بـد وأن يـؤدي لتغـيير في السـلوك الإسرائـيلي، وعلى الرغـم مـن أن إسرائيـل قبلـت هدنـة لمـدة أيـام تبادلـت فيهـا الأسرى والمحتجزيـن مـع حمـاس، وكذلـك تواصـل التفـاوض على صفقـة جديـدة محتملـة، فـإن موقفها السـياسي لـم يطـرأ عليـه أي تغـيير، وهـو اسـتمرار الحـرب حتـى تحريـر الأسرى والرهائـن واجتثـاث حمـاس، وهـذا ينقلنـا للملاحظـة الثانيـة[4].

تُـفسِّر الملاحظـة الثانيـة الاسـتدامة السياسـية الإسرائيليـة على الرغـم مـن الخالـص الـذي مـا يمكـن تفـسيره بثلاثـة عوامـل: أولهـا يتعلـق بطبيعـة الضربـة التـي وجهتهـا حركـة حمـاس لإسرائيـل في العمليـة 7 أكتوبـر، المسـاهمة بالوضـع السـياسي الـداخلي في شـعار، تختلـف اخـتلاف العديـد مـن التناقـض الفلسـطيني.

بالنسـبة للعامـل الأول فقـد اعـتبر الداخـل الإسرائـيلي أن هـذه الضربـة ومـا تحقـق فيهـا لطمـة قويـة لإسرائيـل، كيانـاً وجيشـاً، تحـدث للمـرة الأولى في تاريخهـا، وممـا زاد مـن تـأثير هـذه الضربـة كمـا ورد في عـدد مـن المقـالات في صحـف إسرائيليـة، أنهـا جـاءت مـن كيانـات دون الدولـة، وكان لسـان حـال هـذه المقـالات أن ضربـة أكتوبـر 1973 جـاءت مـن تحالـف عربـي واسـع قادتـه مصر، فكيـف ينحـدر الحـال بإسرائيـل إلى تلقـي ضربـة موجعـة مـن مليشـيات تصفهـا بالإرهابيـة، وقـد أدى هـذا العامـل إلى مـا يُشـبه الإجمـاع في الـرأي العـام الإسرائـيلي على ضرورة رد الضربـة بـأقسى مـا يمكـن، حمايـةً لمسـتقبل إسرائيـل، ومـا زال تحشـد الـرأي العـام الإسرائـيلي على هـذا النحـو بعـد مـرور هـذه المـدة.

أمّـا العامـل الثانـي فيتعلـق بـأن اسـتمرار الحـرب هـو الضامـن الوحيـد لبقـاء حكومـة نتنياهـو وبقائـه هـو شـخصياً، خاصـةً وأنـه يواجـه تُهمـاً قضائيـة لا ينقذه منهـا إلا اسـتمراره في السـلطة، ولذلـك فـإن ثمـة تحليـلات تذهـب إلى وجـود رغبـة حقيقية لـدى نتنياهو في توسـيع نطـاق الحـرب وزيـادة تصعيدهـا بحيـث يسـتمر مبرر وجـود حكومـة الحـرب الحاليـة حتـى لـو حققـت أهدافهـا في غـزة ولـو جزئيـاً.

وأخيراً فـإن العامـل الثالـث يـنصرف إلى مـا أظهرتـه عمليـة 7 أكتوبـر وتداعياتهـا مـن تجـذر للاحتقـان بين الطـرفين الفلسـطيني والإسرائـيلي، ومـا كشـفت عنـه مـن توجهـات بالغـة التطـرف تجـاه الفلسـطينيين داخـل قطاعـات مؤثـرة في المجتمـع الإسرائـيلي وعنـاصر مؤثـرة مـن نخبتـه السياسـية والعسـكرية والإعلاميـة، ويمكـن في هـذا الصـدد مراجعـة مذكـرة دعـوى الإبـادة الجماعيـة التـي رفعتهـا حكومـة جنـوب إفريقيـا ضـد إسرائيـل في محكمـة العـدل الدوليـة[5].

تُقـدِّم الملاحظـة الثالثـة لقطـة متحركـة للمشـهد الحـالي وليـس صـورة ثابتـة لـه. فلا شـك أن مـا تقولـه الملاحظـة السـابقة صحيـح، غير أن عمليـة "التغذية الاسترجاعيـة" (Feedback) بمفهـوم "تحليـل النظـم" (System Analysis) تـفضي إلى تعديـل ضروري في السـلوك، وهـو

مـا بـدا على اسـتحياء في قبـول القيـادة الإسرائيليـة للهدنـة الأولى وشروطهـا، واسـتمرارها في التفـاوض على صفقـة جديـدة تتضمـن وقفـاً جديـداً لإطلاق النـار، وتبـادلاً جديـداً للأسرى والرهائـن، كذلـك فـإن الصعوبـات التـي واجهتهـا القيـادة الإسرائيليـة السياسـية والعسـكرية والخسـائر التـي واجهتهـا أوجـدت انشـقاقات بين القيـادتين السياسـية والعسـكرية، وداخـل كل منهمـا، وإن كان تقديـر درجـة هـذه الانشـقاقات وتأثيرهـا في مسـار العمليـات، وكذلـك في التوجهـات السياسـية للحكومـة، يتطلـب معلومـات أكثـر تفصـيلاً ودقـة، ويُلاحـظ مـع ذلـك أن دعـاوى إسـقاط الحكومـة وإجـراء انتخابـات جديـدة بـدأت تُطـرح وإن دون نجـاح حتـى الآن.

مـن ناحيـة ثالثـة فـإن ضغـوط أسر الأسرى والرهائـن وقـتلى الحـرب ومصابيهـا آخـذة في التصاعـد، والأوضـح مـن هـذا كلـه ضغـوط الـرأي العـام الـدولي التـي نجحـت حتـى الآن في تغـيير الخطـاب السـياسي حتـى لـدى حلفـاء إسرائيـل وعلى رأسـهم الولايـات المتحـدة، وإن كان هـذا لـم يُترجـم حتـى الآن في قـرارات مؤثـرة في مسـار الصراع، وعلى سـبيل المثـال فـإن المواقـف الأمريكيـة الإيجابيـة مـن بعـض قضايـا الصراع كرفـض التهـجير ومعارضـة اقتطـاع إسرائيـل لأي جـزء مـن غـزة بدعـوى إقامـة منطقـة عازلـة، لـم تؤثـر مـن قريـب أو بعيـد في الدعـم الأمريكـي الدبلومـاسي المطلـق لهـا وبالـذات في مجلـس الأمـن، وكذلـك الدعـم العسـكري المعلوماتـي ومـن خلال الإمـدادات العسـكرية والمشـاركة المبـاشرة لدعـم المجهـود الحربـي الإسرائـيلي في البحـر الأحمـر.

محاولة لاستشراف المستقبل

مـن المُسـلّم بـه أن أعقـد مهـام التحليـل السـياسي هـي اسـتشراف المسـتقبل، نظـراً لتعـدد المتـغيرات المؤثـرة في مسـار الظواهـر السياسـية وتشـابكها وغيـاب المعلومـات التفصيليـة والدقيقـة بشـأنها أصلاً، ناهيـك عـن الحركيـة الدائمـة للمتـغيرات ودخـول متـغيرات غير متوقعة سـاحة التـأثير، وغير ذلـك الكـثير. وتـزداد هـذه الصعوبـة عندمـا تتـم محاولـة الاسـتشراف على المـدى القـصير، فمـا بالنـا باسـتشراف حـدث تجـري وقائعـه أمامنـا. ولذلـك فـإن المُحلِّـل يكـون مُضطـراً للأخـذ بأسـلوب السـيناريوهات، بمعنـى افتراض أكثـر مـن مشـهد وليـس مشـهداً واحـداً للمسـتقبل، ومحاولـة بيـان احتمـالات تُجسِّـد أيـاً منهـا على أرض الواقـع. على أن القائـم بالتحليـل لا بـد أن تكـون لـه أهدافـه وتفضيلاتـه، ومـن ثَـمَّ فعليـه بعـد بيـان كافـة الاحتمـالات أن يُـبيِّن المشـهد الـذي يُحقِّـق أهدافـه ومصالحـه، ويعمـل على تـوفير المقومـات المطلوبـة لتجسـيده على أرض الواقـع، وفي هـذا السـياق يمكـن طـرح الملاحظـات الـثلاث التاليـة:

الملاحظـة الأولى: يجـب أن يكـون واضحـاً أن المشـهد المُرجّـح للمسـتقبل يتوقـف بالتأكيـد، على تطـور العمليـات التـي تجـري أمامنـا الآن، وهنـاك في هـذا الصـدد سـيناريوهين: أولهما اسـتمرار صمـود حركـة حمـاس وإلحاقهـا بإسرائيـل خسـائر كـبيرة نسـبياً، وعجـز الأخيرة عـن تحقيـق هدفيهـا الرئيسـيين اللذيـن حددتهمـا، وسـوف يعنـي هـذا إمـكان تكـرار سـيناريو الحـرب الإسرائيليـة على لبنـان في 2006 التـي انتهـت إلى وقـف لإطلاق النـار بقـرار مـن مجلـس الأمـن (1701). صحيـح أنـه فـرض قيـوداً على "حـزب اللـه"، لكنهـا قيـود تختلـف جذريـاً عـن هـدف القضـاء عليـه، بدليـل اسـتمرار وجـوده كرقـم مهـم سـواء في المعادلـة اللبنانيـة

أم معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، كما أظهرت مواجهات ما بعد 7 أكتوبر، ويعني هذا السيناريو أن الفصائل الفلسطينية في غزة وعلى رأسها "حماس" ستبقى رقماً مهماً في المعادلة الفلسطينية عامةً وفي غزة خاصةً، لكنها بالتأكيد لن تكون الطرف المهيمن أو الوحيد، لأن صمود حماس واستمرارها لا يعني قدرتها وحدها أو حتى مع حلفائها على تحمل أعباء مواجهة آثار العدوان على غزة والدمار الهائل الذي لحق بكل شيء بها تقريباً، وهنا سوف يكون ضرورياً التوصل إلى تفاهمات فلسطينية وعربية لترتيب الأوضاع بعد انتهاء العمليات العسكرية.

أمّا السيناريو الثاني فيحدث إذا تمكنت إسرائيل من كسر شوكة حركة حماس في هذه المعركة، وسوف يفتح هذا الطريق لأحاديث "اليوم التالي" التي لا يبدو حتى الآن -رغم تعدد الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية المشاركة فيها- أنها قد أفضت إلى رؤية مشتركة لأوضاع ما بعد المعركة، وإن كانت مراجعة الأفكار المطروحة بهذا الصدد تثير الخشية من أن وضعها موضع التطبيق لا يضمن حلولاً حقيقية للمشكلات التي أفضت للمواجهات السابقة على تعددها. وبالتالي يكون هذا السيناريو أقرب إلى حلقة جديدة في سلسلة الفشل في التوصل لصيغة تُحقِّق الأمن والاستقرار لكافة الأطراف، بما يُمهِّد الطريق لحلقات جديدة من العنف وعدم الاستقرار.

الملاحظة الثانية: إن تحقق السيناريو الأول في الملاحظة السابقة، سيفتح الباب أمام البحث في التطبيق الفعلي لحل الدولتين، والذي يبدو أنه أصبح الآن موضع إجماع دولي عدا رفضه المطلق من جانب نتنياهو وحكومته؛ ولذلك فإن استكمال تجسيد هذا السيناريو لا يمكن أن يتم في ظل استمرار هذه الحكومة الإسرائيلية، التي تُظهِر كافة المؤشرات أن سقوطها بات مؤكداً، وإن كان الخلاف حول توقيته؛ بمعنى هل يكون هذا التوقيت بعد انتهاء العمليات القتالية تماماً، أم أن تعقد الأمور المتزايد يمكن أن يفضي إلى سحب الثقة من الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، أو حتى إجراء انتخابات جديدة أثناء استمرار القتال.

في حال تغيير الحكومة الإسرائيلية سوف يكون التوصل إلى تسوية ممكناً، مع الاعتراف بوجود صعوبات هائلة في هذا الصدد، لعل أخطرها تغول الاستيطان وسلوك المستوطنين في الضفة الغربية، وإشكالية القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، والتعامل مع إدارة أمريكية جديدة قد يعود فيها دونالد ترامب لتصدر المشهد السياسي الأمريكي بكل ما سوف يثيره هذا من مخاوف وتساؤلات واحتمالات.

الملاحظة الثالثة: يعني ما سبق أن الأطراف الفلسطينية خاصةً والعربية عامةً مُطالبة ببلورة رؤية مشتركة للتسوية أو الحل القادمين، وهي عملية غاية في الصعوبة، نظراً لميراث الانقسامات الفلسطينية، والذي فشلت كل محاولات تجاوزه على تعددها منذ 2007 بصفقة خاصة، وكذلك نظراً للتباين بين رؤى الدول العربية، وإن يكن أقل خطورة من الانقسام الفلسطيني، وثمة حاجة ملحة لاتباع نهج جديد في تحقيق المصالحة الفلسطينية يُواجه بصراحة وحسم العوامل التي تعوق الوصول إليها، والقوى التي تقف حجر عثرة أمام تحقيقها.

المصادر:

1- للمزيد، انظر: أحمد يوسف أحمد، "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 18، العدد 71، صيف 2007. متاح على الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9578.pdf.

2- للمزيد، انظر: أحمد يوسف أحمد، "ستون عاماً من الصراع العربي الإسرائيلي: جدلية المقاوم والتسوية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 44، العدد 172، إبريل 2008. متاح على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/1720.aspx.

3- للمزيد، انظر: رندة حيدر، "إسرائيل والتسوية السياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6، ربيع 1991. متاح على الرابط التالي: https:// www.palestine-studies.org/ar/node/35250.

4- للمزيد، انظر: وليد حباس، "مجريات الحرب على غزة منذ 7 أكتوبر: حصادُ عام للتحديات الماثلة أمام إسرائيل والقضية الفلسطينية"، **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)**، 27 ديسمبر 2023. متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/mrdkd7kn.

5- "جنوب أفريقيا تقاضي إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية في غزة"، **موقع الأمم المتحدة**، 29 ديسمبر 2023. متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/12/1127327.